مدينة انواكشوط دراسة في جغرافية الحضر

محمد عبد الرحيم بن حمادي
مدرسة الدكتوراه: المجال– الأرض– السكان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة انواكشوط العصرية

1–تقديم:

الجغرافيا الحضرية هي فرع من فروع الجغرافيا البشرية، حديثة النشأة، تتناول بالدراسة المجال الحضري أو البنية الحضرية، حيث تتناول الجغرافيا الحضرية: المجال، السكان، دور المدن في تنظيم المجال، لقد كان المفهوم الجغرافي للمدينة منصبا في أول الأمر على المظاهر الملموسة: الموقع، الموضع، مخطط المدينة، مختلف مخططات شغل الأراضي، بعد ذلك جاء الاهتمام بالسكان« أصولهم، توزيعهم خصائصهم، نشاطاتهم، التمايز بين الريف والمدينة»، ثم تطلعوا إلى أسس التنمية الحضرية مما أدى إلى تساؤلهم عن الدور التي تلعبه المدينة في تطوير إقليمها.

إن التعمير Urbanisme هو علم يهتم بالمدينة، يقترح حلولا للمشاكل التي تعاني منها، إنه علم وتقنية التهيئة الحضرية، لا يعتبر فرع قائم بذاته؛ إذ يعتمد على مفاهيم العلوم البشرية «جغرافيا، علم الاجتماع، الاقتصاد»، إنه علم وتقنية تهيئة المدن، بينما تتميز الجغرافيا الحضرية بمفاهيمها التي تستمد من علاقة المجتمع بالمجال الأرضي الذي يحيا فيه، لهذا تعرف بأنها علم العلاقات بين الإنسان ووسطه، انطلاقا من ذلك تعتبر المدينة كمجال جغرافي، تهتم الجغرافية الحضرية بدراسة أبعاد هذا المجال: التوزيع، البنية، الوظائف، العمليات، ميدانها الأساسي هو المدينة التي تعتبر مجموعة شكلية« مورفولوجية» واقتصادية واجتماعية وثقافية متمايزة. المدينة بالنسبة للجغرافيا الحضرية لا بد أن تكون ذات وظائف مندمجة ضمن شبكة تراتبية Hiérarchisé متكاملة، تسمح بتنظيم إقليمها وإدماجه ضمن الاقتصاد الكلي.

يتم التمييز في الجغرافيا الحضرية بين المدينة كمجال من جهة وبين المدينة ضمن المجال من جهة أخرى لهذا فإن المدينة هي موضوع الجغرافيا الحضرية التي تعتبر كنظام داخل نظام المدن.

إن الموقع والموضع هما مفتاح دراسة المدينة حيث مفهوم العقد« موقع التقاطع ضمن شبكة من العلاقات» يرتكز على المواضع التالية: الموقع والموضع، التطور، الوظائف، الدراسات الديموغرافية، الحياة في المدينة وفي أحيائها، دأبت دراسات الجغرافية الحضرية على هذه المواضع مع الاهتمام بدراسة العلاقات بين الريف والمدينة مما أدى إلى تبلور مفهوم منطقة نفوذ المدينة أو منطقة تأثيرها.

2-تعريف المدينة: إن اعتمدنا على حياة الاستقرار في تعريف المدينة يعتبر أمر غير دقيق إذ أن سكان المشاتي « الدشور» والقرى مستقرون أيضا عكس البدو الرحل أو شبه الرحل غير المستقرين، إذن لا بد من اللجوء إلى مؤشر آخر، قديما كان هناك تعارض كبير بين الريف والمدينة، حيث كانت المدينة قلعة محمية بأسوارها، متميزة بشكل واضح عن الأراضي المنبسطة المجاورة لها؛ وهي أراض تنتشر فيها بعض الروابض أو التجمعات البسيطة وتسود فيها الزراعة بشكل مطلق، لكن التطور التقني والنمو الديموغرافي بفضل تحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية وظروف الحروب التي تغيرت أساليبها أصبحت المدينة تمتد خارج أسوارها القديمة، حيث تتناسب درجة تطور المجتمعات مع درجة اضمحلال الفوارق بين المدينة والريف ففي المناطق الأكثر نموا أصبح الاختلاف بين الريف والمدينة فكرة قديمة مرفوضة حيث تتوفر في كليهما بنية تحتية، تجهيزات مناسبة، بينما لا تزال في المناطق الأقل نموا وخاصة في البلدان الأقل نموا الفوارق بين المدينة والريف كبيرة الأمر الذي أدى إلى اختلاف تعريف المدينة في مناطق العالم وبغض النظر عن ذلك يشمل مفهوم المدينة مجموعة من الأشياء المتعددة والمختلفة: الموقع، الموضع، الهندسة المعمارية، تنظيمها الداخلي، الدور الذي تلعبه المدينة محليا وإقليميا ودوليا.

لقد أصبحت المدينة محل اهتمام مختلف التخصصات خاصة الجغرافية الحضرية؛ هناك اختلاف كبير بين دول العالم في التمييز بين الريف والحضر وهذا حسب مستوى التقدم الذي بلغته كل دولة، كما أن هناك اختلافا في وجهات نظر الباحثين والأكاديميين في التمييز بينها، كل يضع أسسا أو مؤشرات لتعريف الحضر ولتعريف الريف، عموما يمكننا توضيح الأسس التي تستعمل في التمييز بين الحضر والريف، وهي:

أ- الأساس الإحصائي:

يعتمد على متغيرين اثنين، هما:

- الحجم: اختلاف كبير بين مصالح الإحصاء في دول العالم في وضع حجم معين للسكان ليكون حدا فاصلا بين المدينة والريف هذا الاختلاف نتاج عن التطور، إن الاعتماد على الحجم في تعريف المدينة لا يقدم صورة واضحة عن حياة المدينة لأن هناك بعض التجمعات ترتفع أعداد سكانها؛ لكنها لا تنتمي إلى الوسط الحضري.

-الكثافة السكانية: الاعتماد على مؤشر الكثافة السكانية «عدد السكان/ المساحة» في التمييز بين الريف والمدينة لا يستعمل في التصنيف في الكثير من الدول؛ بل أن هناك دولا استعملته في وقت ما ثم تخلت عنه.

ب- الأساس الاقتصادي:

إن تعريف المدينة لا يستند على المساحة التي تشغلها ولا على عدد السكان الذين يقيمون فيها ولكنه يستند على الوظائف التي تمارسها، حيث يمارس سكان المدن وظائف غير زراعية غالبا، بينما يمارس سكان الريف أنشطة زراعية خارج الكتلة المبنية، سكان المدن لا ينتجون سلعا مادية فقط بل يقدمون خدمات لسكانها ولسكان إقليمها.

ج- الأساس الإداري:

لا يزال الأساس الإداري مستعملا في التمييز بين المدينة والقرية.

د- الأساس التاريخي:

ارتبطت نشأة المدن قديما بالدور الذي لعبته في الحياة الاقتصادية، السياسية، العسكرية، رغم تدهور الكثير من المدن التاريخية غير أنها لا تزال شاهدة الدور الذي لعبته عبر التاريخ.

هـ- الأساس الشكلي «المورفولوجي أو اللاند سكيب»:

المدينة حقيقة مادية مرئية في المشهد الطبيعي العام يمكننا تحديدها انطلاقا من مظهر مبانيها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها ومصانعها.

3-المجال الحصري في موريتانيا:

ويشهد المجال الحضري الموريتاني أزمة اقتصادية واجتماعية ومجالية خطيرة بدأت ملامحها تترسخ منذ استقلال البلاد(1960) وتشييد العاصمة انواكشوط(1958). وتتجسد ملامح هذه الأزمة في

النمو الحضري السريع للمدن والمراكز الحضرية بسبب الهجرات الداخلية التي عملت على إخلاء المناطق الريفية من سكانها وتتابع حلقات الجفاف والتصحر اللذين مافتئا يضربان هذا البلد خلال دورات عشرية الغالب في وقت كانت فيه الموارد المالية محدودة وتغيب فيه الرؤى والاستراتيجيات الواضحة للتخطيط المجالي. وقد أدت تلك العوامل إلى تراكم مشكلات التنمية الحضرية على مستوى مختلف المدن الموريتانية، حيث تتدني البنى التحتية وتغيب الخدمات والمرافق العمومية الأساسية أو تكاد، مع تنامي ظاهرة السكن العشوائي واكتساح السكان المجال الحضري، مما أفرز فوضى عمرانية خطيرة وأنتج أشكالا من النمو الحضري الخارج عن نطاق التخطيط. ويزداد الأمر خطورة في ظل ضعف النشاط الاقتصادي بهذه المدن وعجزها عن تقديم فرص الحياة الكريمة للسكان المهاجرين بفعل محدودية الأنشطة الاقتصادية وضعف قاعدتها الاقتصادية وعدم قدرتها على خدمة مجالها المحلي، بشكل فعال.

وتختلف المدن الموريتانية من حيث تاريخ نشأتها وظروف نموها، حيث تتألف الشبكة الحضرية من ثلاثة مكونات تتمثل أولاها في الرعيل الأول الذي يؤسس لإعمار المجال الموريتاني وتمثله" القصور" التي يعود تأسيسها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. أما البنية الحضرية الثانية فقد نشأت في عهد الاستعمار الفرنسي في الوقت الذي بدأ فيه انحطاط "القصور" تاركة المجال لازدواجية النمو والتراجع، أما البنية الحضرية الثالثة فقد برزت بعد الاستقلال حيث نشأت مدن جديدة معتمدة على الموارد المحلية أو الإرادة السياسية كما هو الحال بالنسبة انواكشوط. وفيما عدى تضخم المدينة الأولى (انواكشوط) فإن التراتبية الضعيفة للمدن الموريتانية تجعل من الصعب الحديث عن وجود شبكة حضرية حقيقية[1].

فالمجال الحضري الموريتاني يضم 12 مدينة تشكل عواصم الولايات إضافة إلى مدينة انواكشوط عاصمة البلاد، سابقا قبل التقسيمات الأخيرة لولايات انواكشوط التي سيصبح بموجبها انواكشوط ثلاث ولايات شمالية وجنوبية وغربية، وتتميز البنية الحضرية لهذا المجال بالتباين والاختلال الشديد حيث يظهر الدور الكبير لمدينة انواكشوط كقطب نمو حضري هام يستقطب ¼ من سكان البلاد

---

[1] أحمد حسن إبراهيم، مدينة الكويت دراسة في جغرافية المدن، منشورات مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، الكويت 1982، ص 76

ومعظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع وجود أطراف وسطى ذات تأثير إقليمي محدود في حين تشكل المدن الأخرى مجرد نقاط ارتكاز للسكان المهاجرين من المناطق الريفية.

4-<u>نشـــــأة مدينة انواكشوط:</u>

يمكن القول إن نشأة المدن تعود في الأساس إلى أسباب سياسية واقتصادية، وهذه الثانية يمكن اعتبارها ثانوية بالنسبة للأولى.

ارتبط انتشاء مدينة انواكشوط ووجودها كمركز عمراني بدافع سياسي نتيجة لقرار يجعل انواكشوط عاصمة لموريتانيا المستعمر بدلا من(سان لوي) في السنغال التي كانت تدار منها إفريقيا الغربية الفرنسية وتضمن القرار شغل انواكشوط هذه الوظيفة بعد الاستقلال مباشرة في 1960/11/28.

يعود الوجود البشري في منطقة نواكشوط، إلى الفترة 5500-5000 سنة ق.و.ح[1]، ومع الحضور الأوروبي على الساحل شهدت المنطقة نشاطا اقتصاديا ملحوظا انعكس على الاستقرار بها ومثلت قرى إيمراكن** ومخيمات الرعاة وتجار الملح أهم ملامح ذلك الاستقرار. ورغم سمات هذا الاختيار، فإن المدينة تعاني ضغوطات بيئية بالغة التعقيد، كوقوعها بين الامتدادات الرملية المتحركة شمالا والسباخ الملحية غربا مما جعل المدينة عرضة للغمر كالذي حدث سنتي 1958 و1995 على سبيل المثال[2]، إضافة لشح المصادر المائية وفقر التربة، مما حرم المدينة من أي نشاط زراعي يذكر.

هناك فترة التجمعات الموريتانية التي أنشأت مع الاستقلال والتي تنتمي إليها مدينة انواكشوط القديمة المتمثلة في المركز الإداري الصغير حتى تم تحويله سنة 1957 إلى عاصمة سياسية لدولة موريتانيا.

فبعد وفاة كبولاني(أبرز رجالات الاستعمار في موريتانيا) سنة 1905 واجه التوغل الفرنسي مقاومة شديدة أثرت على أمن مدينة انواكشوط وضواحيها. وتم تشييد موقع جديد سنة 1929.

إن ظهور النقل البري بواسطة السيارات في الثلاثينيات سيعطي لمركز انواكشوط دوراً جديداً إذ ستجعل منه شركة لاكومب(التي كانت تحتكر تقريباً في عموم التراب الموريتاني) مرآباً خلفياً لما

---

[1] روبير فيرني، «الأركيولوجيا في إفريقيا الغربية، الصحراء والساحل»، ترجمة بوبه ولد محمد نافع، جامعة انواكشوط 2002، ص ص 136-138

** Belledent Françoise:«pêche et villes en Mauritanie»,in espace et société en Mauritanie, cahier d'urbana, no,.33 1998,p.165 ,(pp.163-174).

[2] Correl Marie Françoise«: Nouakchott site a risque, multiple », in espace et société en Mauritanie cahier d'urbama, no33, 1998, pp.47-48-55.

يعرف آنذاك بالطريق الاستعمارية رقم1 الرابط بين روصو وتندوف وهما طرفا الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا السوداء والمغرب، وقد شهدت هذه الفترة ظهور أول البنايات في لكصر المتمثلة في بعض المنازل السكنية والمتاجر المبنية من الطيب والتي تتشكل بضاعتها أساساً من مستهلكات سكان البدو.
ومن المعروف عن مدينة انواكشوط في سنة 1950 لم يكن يسكن فيها أكثر من 500 شخص لأن فيضانات استثنائية دمرت أكثريّة مساكنها في هذه السنة، وذلك ما كان سبباً في إحصاء المنازل قصد تقديم المساعدة. ولم تخلف المياه وراءها إلاّ القلعة الصغيرة التي بنيت 1929 وتقرر بناء القرية في مكانٍ أكثر ارتفاعاً بالقرب من الكثيب الذي يحدها من الغرب. وتدخل الإدارة يفسر تخطيط المربعات"على الطريقة الأمريكية" لمدينة لكصر والذي يختلف جداً مع تشابك أزقة الكصور القديمة.

فعلى هذه البلدة الصغيرة سيتم إنشاء عاصمة موريتانيا التي كانت تُدار شؤونها من المدينة السنغالية سان لويس. وقد أبدى المنتخبون الإقليميون الموريتانيون في المجلس العام لإفريقيا الغربية الفرنسية. وقد تم اختيار فعلا انواكشوط سنة 1957 بدلاً من مواقع أخرى كانت مرشحةً لهذه الوظيفة، فقد اقترحت مثلاً انواذيبو وروصو وغيرهما لكن انواكشوط كانت تشكل الصلة بين شمال البلاد وجنوبها وتقع على شاطئ البحر. لذلك عُقد فيها تحت الخيمة أول اجتماع لمجلس الحكومة يوم 12 يونيو 1957.

فقد كانت قلة المياه العذبة آنذاك عائقا أمام التواجد البشري السريع والكثيف في هذه العاصمة الفتية، فالمياه المحلية مالحة وإذا كان بئر انواكشوط القديم يعتبر ماء صالح للشرب فإنه لا يشكل حلولاً آمنة ومُستديمة لتجمعات بشرية ستزداد أعدادها لا محالة، لذا تم التفكير في توصلة تجلب الماء من بلدة إديني التي تبعد 60 كلم شرق العاصمة الناشئة.

في هذا التاريخ أي بعد الاستقلال مباشرة سنة 1960 كان بناء العاصمة الجديدة يتقدم بسُرعةٍ، فحل الاسمنت محل الطين القديم في لكصر. والأدوات المحلية الوحيدة التي تدخل بصفةٍ معتبرة في إنجاز المدينة الجديدة هي تربة الحزام الرملي والمحارة.

ومهما يكن من أمر فإن اختلاف النمط العمراني الجديد عن النمط القديم في عاصمة الدولة المُستقلة سيؤثر سلباً على كافة التوقعات التنموية ويلحق الضرر بمخطط توسيع المدينة نتيجة لنمو سكانها المتسارع جداً.

الخريطة رقم (1) التقسيم الإداري لولاية انواكشوط

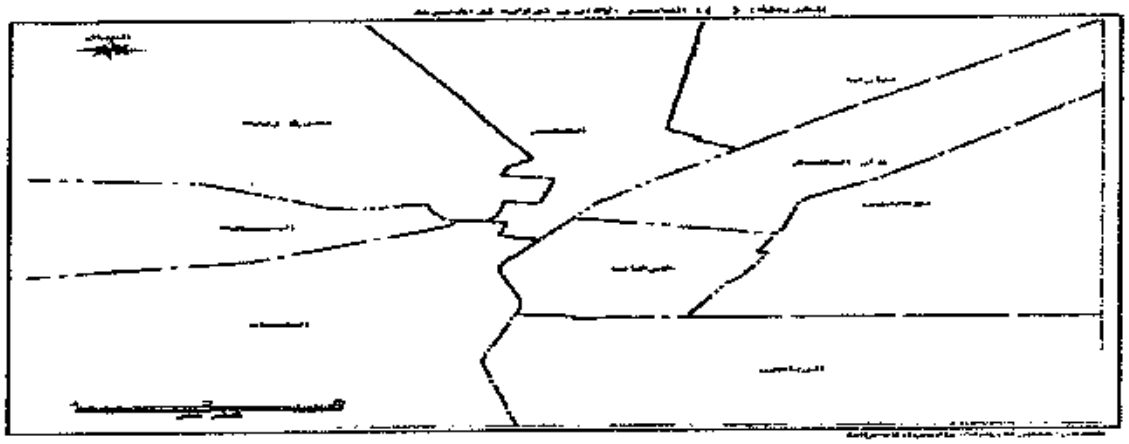

المصدر: مختبر الدراسات والبحوث الجغرافية

ولقد أدى النمو السريع جداً لمدينة انواكشوط وخاصة بعد 1970، إلى توسع ضخم في المساحة (20 كلم من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق) على حساب كثافة استغلال الأرض التي كانت أفضل، كما يقول ذلك المخططون، من أجل الاستصلاح (ماء، كهرباء، صرف صحي، طرق، تجهيزات عمومية).

وهذا التوسع العشوائي والمتعدد النوى لا يمكن أن يكون له مركز تتشكل فيه الأسواق – حيث ما توجد–وسطاً للمدينة وهو كما تقول آمرل شوبلن في كتابها(دراسة الروابط بين المدينة والدولة) على حساب" الجنون المكاني" الذي يميز بصفةٍ خاصة العادات البدوية؟ ويبدو كذلك أن هؤلاء المتحضرين الجدد قد عملوا على" تصحير" المدينة وعلى تجريدها من كل ما يمكن أن يجعلها تقرأ (أسماء الشوارع وأرقامها...إلخ) لإرجاعها إلى الحيزية المشعة المتكونة من الطرق والمعالم المرئية التي تطلق عليها في بعض الأحياء تسميات تحمل نبرات الاحتجاج(مثل كج الحاكم، ملح من حيطك، نتك جنية...إلخ) المنافية للتحضر والتي تطبع طريقة تأثير البداوة في المجال.

إن التوزيع المكاني لسكان انواكشوط التابع جزئياً لترتيب القدوم إلى المدينة(من أتوا متأخرين يسكنون دائماً في المناطق الهامشية البعيدة) تتحكم فيه جملة من معقدة من العوامل التي يلعبُ فيها دوراً مركزياً الرأسمال الاقتصادي والبيروقراطي المرتبطان ببعضهما البعض وترافقهما هويّات

قبلية أو عرقية أو جهوية، وبتتبع نمو المدينة نلاحظ التوسع الذي عرفته المدينة خاصة بعد فترة الاستقلال زيادة الاهتمام بالمنطقة نظرا لظهور عدد من المصالح التي ترتبط بظهور المباني الحكومية جعلها تعرف تطورا سكنيا مذهلا منذ العقود الأخيرة لكونها العاصمة السياسية للبلد ومركز نفوذه إضافة لما تحتوي عليه من خدمات صحية وتعليمية وتجارية.

وتفسر ظروف مختلفة الوتيرة المتسارعة بصفةٍ غير عادية لسكان العاصمة الموريتانية منذ الاستقلال وأهمها مما لا شك فيه هو تأثير وظيفة العاصمة المركزية السياسية المؤسسية على المدينة الجديدة، وهو ما يمكن أن يفسر جميع الظروف الأخرى، فإذا بدأنا من ورشة بناء المدينة فإنها تشكل أهم عرضٍ للعمل" المعاصر" في موريتانيا في نهاية الخمسينات، فقد نمت وتطورت بصفةٍ سريعة جميع الحرف الصناعية المرتبطة بالبناء من معامل الحديد والتجارة وغيرها، كما تعدّدت وتكاثرتْ المحلات التجارية والخدمات وشهد النقل تطوراً كبيراً.

والاستقطاب السياسي، وإن لم يكن بالإمكان تقدير تأثيراته الخاصة، قد تسبب في كافة ما بقي، فجميع الناس يتوجهون إلى انواكشوط لأنه" يجري فيها كل شيء" وتعقد فيها آمال النجاح أو حتى مجرد البقاء، وتبرز فيها التحالفات وتأتي أكلها شأنها في ذلك شأن التدخلات والوساطات. وإلى انواكشوط تأتي جميع المُساعدات التي تُعطى للدولة وفيها تجازى وتكرم القبائل وفيها محل الحل والعقد...إلخ.

ولولا الظروف المناخية المأساوية التي عرفتها موريتانيا منذ بداية السبعينات، ولولا تلف الجزء الكبير من أنظمة الإنتاج الريفية(الزراعة والتنمية الحيوانية) الذي رافق ذلك لكانت نواكشوط عرفت تأثيراً ديموغرافياً غير النمو الذي عرفته منذ تلك الفترة.

وقد كان لحرب الصحراء(1975-1979) نتيجةً لانعدام الأمن الذي سببته في المناطق الشمالية خاصةً، دور مهم في زيادة حركات الهجرة إلى انواكشوط.

5-أصل التسمية لمدينة انواكشوط:

شاعت كلمة نواكشوط بين سكان المنطقة منذو زمن طويلة لا تعرف لها بداية، وتداولتها الألسنة وانتهى الأمر بالكلمة إلى ما هي عليه الآن، إلا أن المشكلة تكمن في الغموض الذي ما زال يكتنف" اشتقاق" مدلول أصل هذه الكلمة، إلا أنه قد شاع الكثير من الآراء حول هذا الاشتقاق، فقد أرجعه البعض إلا أصول عربية، وذهب البعض الآخر إلا أن أصل الكلمة بربري...

ويمكن إدراج نماذج من أهم الآراء التي تعرضت لأصل هذه الكلمة: الرأي الأول ينبني على أن الكلمة ذات مقطعين هما: نوق وتعني: إبل والشط وتعني: الشاطئ، أي شاطئ المحيط الأطلسي الذي تطل عليه العاصمة(نواكشوط)، ثم تطورت الكلمة لتصل إلى ما هي عليه الآن" نواكشوط". كما يحكى أن الاسم أطلق على المنطقة لكثرة ما كان فيها من النوق(الإبل)[1].

هذا إضافة إلى قول آخر يرى أن هذا الاسم كان يطلق على بئر- كانت مشربا هاما لقطعان- النوق(الإبل) التي كانت تتردد عليها عند الحاجة.

أما الرأي الثاني فيرى أن التسمية مشتقة من كلمتين عربيتين هما: الشاطئ والنور أي أنوار الشاطئ ثم أدمجت الكلمتين فيما بعد لتصبح كلمة واحدة وهي نواكشوط[2].

ويرى آخرون ومن أشهرهم العالم الجليل والشاعر والأديب" أمحمد ولد أحمد يور": أن أساس التسمية قبل أن تتحول وتتغير جاء من أصل كلمة" اكشط " والتي تعني في اللغة الصنهاجية من لا آذان له أو من لا قطعت أذناه، وقد أطلقت الكلمة آن ذلك من باب الاستعارة على" الكثيب" الذي بنيت عليه المدينة.

---

[1] محمد يحي ولد محمد عبد القادر، التصحر في موريتانيا (منطقة نواكشوط) نموذجا، جامعة نواكشوط، 2009، ص 22

[2] عبد الباري نجم، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بيروت، 1969، ص 8

الخريطة 2: تبين موقع وحدود منطقة انواكشوط

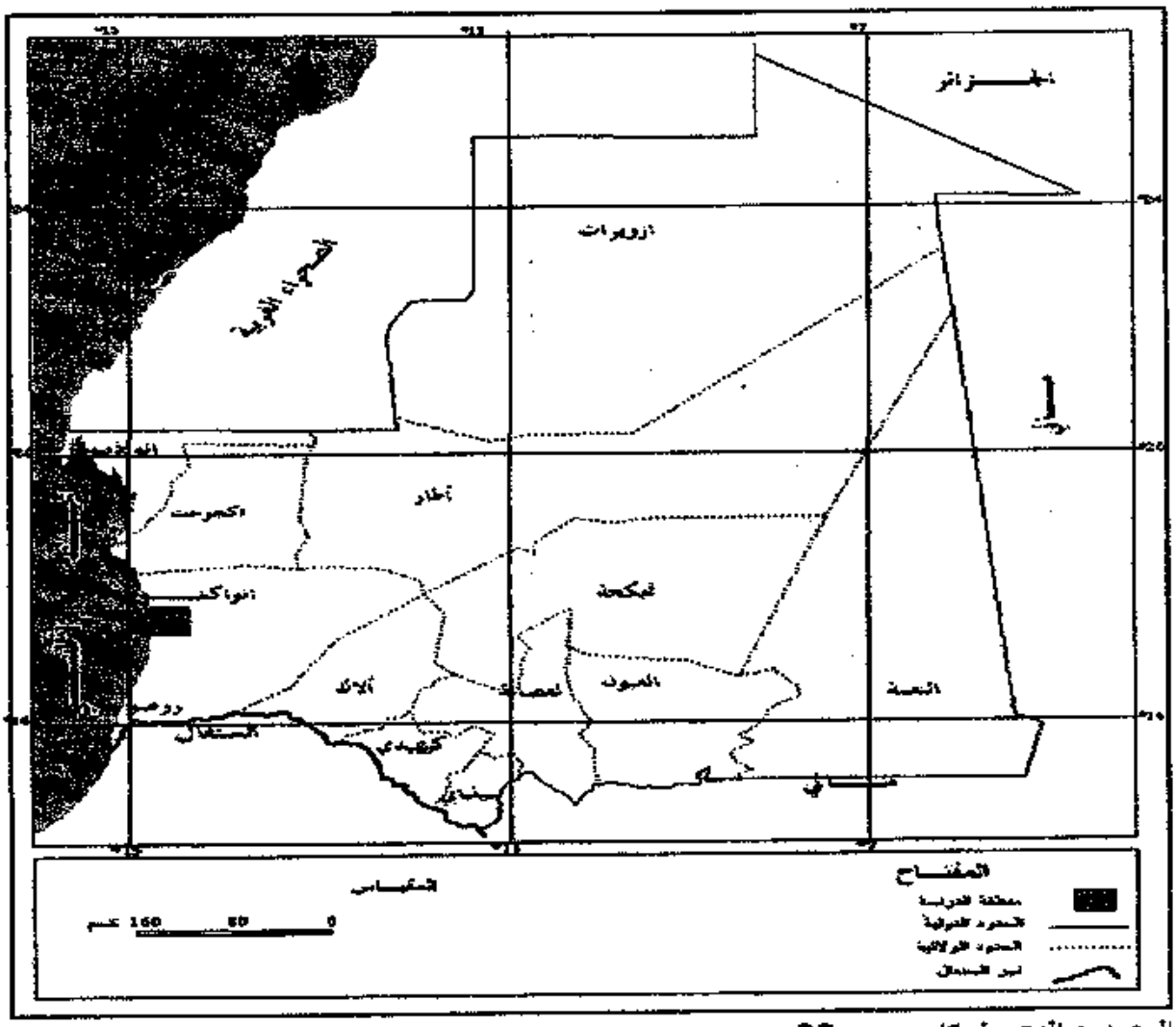

المصدر: اندح ول كاوي ص 23

6-العوامل الطبيعية والموقع لمدينة انواكشوط

يشكل الإطار الطبيعي لمدينة انواكشوط وضواحيها جملة من الصعوبات أمام تهيئة المجال، ويمثل قحط الأرض أهم هذه المشاكل بالنسبة لحياة الأفراد وتنظيم نشاطهم، ويعاني موقع انواكشوط من نقص في المياه السطحية ومن هشاشة الغطاء النباتي وفقر التربة وقوة الرياح كل هذه العوامل تؤثر

بقوة على التوسع المجالي للمدينة ويلزم أخذها في اعتبار عند إعداد وثائق التخطيط ويلاحظ أن هذه الوثائق لا يزال تأثيرها.

☜ المـــــوقع الفلكـــــــــي:

تقع انواكشوط فلكيا على دائرة العرض 07-°8 شمالا وعلى خط الطول 56-°5 غربا حيث تبعد عن شاطئ المحيط الأطلسي مسافة 2 كلم[1].

وهي بهذا الموقع تعتبر ملتقى المنطقتين الساحلية والصحراوية وتمر بها الطرق التي تربط بين الأقاليم الشمالية والجنوبية وتنطلق منها أهم الطرق" طريق الأمل" الذي يربط شرق البلاد بغربها في حين أن هذا الموقع يفصله عن نهر السنغال مسافة 200 كلم[2].

☜ الموقـــع الجغرافـــي:

تقع انواكشوط في أقصى غرب موريتانيا بالقرب من شاطئ المحيط الأطلسي بين انواذيبو من الشمال وروصو من الجنوب، كما تقع من جهة أخرى بين المناطق التعدينية في الشمال والمناطق الزراعية في الجنوب وبين مناطق الكثافة السكانية في الجنوب والخلخلة في الشمال وتحيط بها ولاية اترارزة من الجنوب والشرق والمحيط الأطلسي من الغرب وتمتد على مساحة تقدر ب: 1325 كلم^2 .

☜ البنيـــــة الجيولوجية:

لقد كان تأثير التكوين لجيولوجي يتراوح مابين 7-8م في المتوسط فوق مستوى سطح البحر ويبلغ أقصى ارتفاع له في الشمال 64-17 م ويمتد عبر المسافة التي تفصل المدينة عن البحر سهل رسوبي ضيق تتخلله سباخ محلية يتذبذب ارتفاعها بين 1- و1+ عن مستوى سطح البحر يطلق عليه آفطوط الساحلي ويفصل هذا السهل عن ساحل المحيط حاجز من الكثبان الرملية الناعمة تعرف محليا" بآزبار".

---

[1] هذه المسافة كانت عند إنشاء المدينة 5 كلم وتقلصت بفعل تمدد المدينة.

[2] مولاي الحسن بن خونه، مشكل النفايات الصلبة وآثاره على مدينة انواكشوط، الإجازة في الجغرافيا، السنة الجامعية 2005-2006، جامعة انواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 6

☜ تضـــــــــاريس المدينة:

☜ مظاهر السطـــــح:

لقد كان تأثير التكوين الجيولوجي وما صاحبه من تغيرات مناخية حاسما في إعطاء موضع انواكشوط ملامحه التضاريسية العامة كما أن العوامل الظاهرية الحالية" المناخ والمياه" كان لها الأثر البالغ في تشكيل وإعادة تشكيل اللوحة العالية لسطح المنطقة التي يمكن أن نميز ضمنها بين الوحدات التالية[1]:

❖ الشريط الرملي الشاطئي:

وهو امتداد رملي مرتفع يوازي الامتداد الخطي لشاطئ المحيط مشكلا حاجز طبيعي والياس المجاور. ويقدر عرض هذا الشريط ب: 175م في المتوسط.

❖ السهل الساحلي:

عبارة عن سهل ضيق تحاصره الكثبان العقلية من الشرق والشريط الرملي الشاطئ من الغرب، ويعرف السهل الساحلي انثناءات وتداخلات الكثبان الرملية فيتراوح عرضه تبعا لذلك بين 4-10 كلم في حين يصل ارتفاعه 2م فوق سطح البحر باستثناء مجموعة السباخ المتناثرة فيه والتي ينخفض مستوى ارتفاعها عن سطح البحر إلى"-1م".

❖ الكثبان الرملية:

يتميز موقع انواكشوط بسلسلة من الأشرطة الرملية ذات الاتجاه الشمالي- الشرقي والجنوبي- الغربي تفصلها منخفضات ذات عمق مستوي يصل ارتفاعها إلى 20 مترا ومعظمها شديدة الحركة سبب انفصام في البنية الحضرية للمدينة وتشكل عامل معيق في تهيئتها وقد أدى توسع الأحياء المحيطة بالمدينة إلى دمج بعض هذه الكثبان تماما في النسيج الحضري رغم ارتفاع تكاليف تشييد البنى التحتية" الطرق وشبكات المياه" في التربة الرملية مما أدى إلى عدم اتصال النسيج الحضري والشبكات وبالتالي تدني مستوى التجهيز في بعض الأحياء.

---

[1] كواد ولد سيدي، موقع العاصمة انواكشوط، دراسة جيولوسياسية، مذكرة تخرج في الجغرافيا، سنة 2006، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، ص 7.

❖ السبخة:

تعتبر السبخة منخفض متسع يصل إلى عدة كيلومترات يسمى بأفطوط الساحلي تقع مباشرة وراء الشريط الرملي الساحلي " في الجانب الغربي من المدينة" وتضم عدة أماكن تحت مستوى البحر، ومستوى الطبقة الجوفية المالحة للسبخة مرتفع مما يؤدي إلى فيضانات عند هبوط أمطار غزيرة أضف إلى ذلك الاجتياحات البحرية عبر الشريط الساحلي فقد تؤدي هي الأخرى إلى فيضانات في حالات نادرة تؤدي هذه المياه المالحة إلى تعرية وتآكل الاسمنت بسرعة حيث لا تصمد في هذا المنخفض إلا البناءات ذات التكاليف الباهظة " أساس مقاوم للملوحة، مواد عازلة للملوحة" .

❖ الشريط الساحلي:

يبلغ طول شاطئ انواكشوط 30 كيلومتر يمتد من شمال مخيم الصيادين الواقع عند الكيلومتر 28 وحتى الكيلومتر 7 شمال فندق صباح، يضم هذا الساحل شواطئ متسعة نسبياً ويتراوح ارتفاعه بين 2 إلى 6 أمتار أفطوط الساحلي والسبخة التي تطور في داخلها جزء من مدينة انواكشوط يمثل الشريط الساحلي قليل الغطاء النباتي والبالغ متوسط عرضه 150 متر.

*-المناخ:

يعتبر المناخ من أهم العوامل الطبيعية مراعاة في اختيار انسب لموقع المدينة وإذا نظرنا إلى مدينة انوكشوط والكيلومتر 24 من هذه الناحية فإن مناخها المتشابه كان في السنوات التي سبقت الجفاف أي بداية الستينات من هذا القرن الماضي نظرا لقربه من البحر واعتدال مناخه إذا ما قورن بمناخ المدن الداخلية فقد كانت مدينة انواكشوط والكيلومتر 24 على طريق الأمل يعرفان نسيم البحر بشكل دائم في أوساط شهر فبراير وحتى أواخر أكتوبر ومعناه أن البحر يلطف جو مدينة انواكشوط ومنطقة الكيلومتر 24م من بداية فصل الجفاف والحرارة حتى نهاية فصل الحرارة والرطوبة وأن مفعول تلطف البحر لا يتوقف إلا عند ما يكون الفصل البارد قد بدأ، لهذا نلاحظ أن المعدلات السنوية والفصلية تكون دائما أخفض في انواكشوط من المحطات الأخرى.

*-الرطوبة:

الرطوبة النسبية:

تعكس الرطوبة النسبية تداخل عاملين هما النظام الفصلي للرياح والتطور اليومي لحقول الضغوط المحلية، فالأشهر التي تعرف رطوبة هي أغسطس ويوليو وسبتمبر أي الفترة التي تعرف أقصى نشاط للرياح الموسمية الأطلسية فالشتاء يبدأ جافا نسبيا حيث أن التساقطات والرطوبة النسبية تبدأ ضعيفة.

ويلاحظ أن هناك عوامل خاصة(نسيم البحر ونسيم الأرض) تغير النظام اليومي للرطوبة النسبية فتكون مرتفعة خلال الساعة الخامسة والسادسة صباحا بينما تتراجع بعد ذلك في الساعة الثانية عشر باستثناء شهري أغسطس وسبتمبر وابتداء من الساعة السادسة مساء يلاحظ في الغالب بعض ملامح رياح نسيم البحر.

7-السكان في مدينة انواكشوط:

تم تعريف الوسط الحضري إبان التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2013 بأنه كافة التجمعات السكنية التي يقطنها 5000 ساكن فما فوق إضافة لعواصم المقاطعات، وحسب الإحصاء الأول الذي أجري سنة 1977 فقد كان عدد سكان انواكشوط يصل 134704 نسمة بكثافة تقدر بحوالي 5،2211 نسمة في كلم مربع ثم وصلت الكثافة عام 1988 إلى 8،280 ن الكلم المربع رغم وصول عدد السكان إلى 393325 نسمة إلا أن ذالك عائد إلى زيادة مساحة العاصمة ووصلت الكثافة عام 2000 إلى 437 ن كلم المربع.

لقد تناقضت الكثافة في العاصمة بعد تعداد 1977 نتيجة لزيادة مساحتها من 120 كلم مربع إلى حوالي 400 كلم مربع(1325 كلم مربع) سنة 1988 على حساب ولاية الترارزة وتمثل هذه النسبة 13،0% من مساحة البلاد[1].

وتعتبر مدينة إنوا كشوط أهم وأكبر المدن الموريتانية من حيث عدد السكان حيث تمثل العاصمة السياسية لموريتانيا وتضم 27% من مجموع سكان موريتانيا الواصل عددهم 3.537.368 نسمة في تعداد 2013، بعدما كان يصل عدد سكانها في سنة 1955 إلى 2000 نسمة.

---

[1] الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ وزارة التخطيط والاقتصاد المكتب الوطني للإحصاء النتائج الأولية للتعدادي،1977- 1988.

ويبلغ نسبة سكان الحضر بها 27% من مجموع سكان الحضر في موريتانيا البالغ (56%)[1]. يعيش هؤلاء السكان على مساحة 2500 كم^2 أي ما يقارب كثافة سكانية تصل 383.3 نسمة في كم^2.

الجدول رقم (I) المساحة السكان وكثافة مقاطعات انواكشوط في العشرية الأخيرة

المقاطعة	المساحة الإجمالية	المساحة المتمدنة	النسبة المتمدنة	السكان ساكن	كثافة ساكن/مساحة متمدنة
تيارت	2،500	556	%22	50،748	91
لكصر	3،300	612	%19	40،271	66
تفرغ زينه	2،966	1،067	%36	42،043	39
توجنين	7،434	874	%12	72،121	83
السبخة	1،386	546	%39	100،161	183
الميناء	9،023	718	%8	82،483	115
دار النعيم	2،647	1،059	%40	64،666	61
عرفات	1،224	1،014	%6	71،286	155
الرياض	8،101	460	%18	611،883	89

المصدر وكالة التنمية الحضري

الجدول رقم (2) يوضح تطور السكان في انواكشوط بين 2010 و2020

فرضات	2010	2020	تزايد
فرضية منخفضة (3%)	885000	1190000	305000
فرضية مرتفعة (3.5%)	885000	1250000	365000

المصدر: وكالة التنمية الحضرية.

☜ توزيع السكان في مدينة انواكشوط

يخضع توزيع السكان لعدة عوامل طبيعية وبشرية وله أهميته الخاصة له المهتمين بالإصلاح الترابي والسياسات السكانية كما له تأثيره على كثافة السكان ومدى اتساع المجال المسكون أو ضيقه. وسكان مدينة انواكشوط يتوزعون على تسع مقاطعات يتضح فيها الاختلاف في المساحة

[1] الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء؛ نشرة التعداد العام للسكان المساكن 2013

وحجم السكان وما لذالك من تأثير بالبعد أو القرب من مركز المدينة وتجليات ذالك من خلال اختلاف الكثافة بين المقاطعات التسع.

ونعود قليلا إلى الوراء لملاحظة الكثافة السكانية حسب التعدادات القديمة الرسمية ومدى علاقتها بالمساحة الكلية لهذه المدينة.

أ-المساحة:

حسب مشروع التقسيم الإداري لسنة 1989 فإن المساحة المبنية من العاصمة تقدر ب 120 كلم مربع وتقدرها(ماري أنيس بيرتود) في دراسة سنة 1995(مشروع اللامركزية والبنية التحتية ..) بحوالي 18،4690 هكتار موزعة على تسع مقاطعات تعتبر السبخة وعرفات من أكبرها حجما سكانيا نتيجة لانتشار أحياء الانتظار في الأولى وزيادة مساحتها وترحيل بعض هذه الأحياء إلى الثانية سنة 1989(كبات الميناء والسبخة)[1] بالإضافة إلى زيادة أهمية محور الرياض- عرفات العاصمة.

كما تعتبر كل من لكصر وتفرغ زينه أقل هذه المقاطعات سكانا نتيجة لكون الأولى أقدم المقاطعات وتقع في مركز المدينة ولم يعد باستطاعتها إيواء سكان جدد أما مقاطعة تفرغ زينه فتعود قلة سكانها إلى غلاء أسعار القطع الأرضية، لكون معظم سكانها من ذوي الدخول المرتفعة، ولقد نقص عدد سكان الميناء بعد أن كانت أكثر سكانا من بقية المقاطعات وذالك نتيجة لترحيل أحياء الانتظار سنة 1989 فزادت عليها كل من عرفات المستقبلة للترحيل والسبخة المستقبلة للمضطرين من السنغال إثر الأزمة الأليمة 1989.

*-تفاوت توزيع الأحياء داخل مدينة انواكشوط:

- إن الأحياء التي تقع ضمن المحيط الحضري سنة 2000 يمكنها استيعاب 40% من التزايد الديموغرافي المنتظر في الفترة ما بين 2010 و2020، هذه النسبة مرتفعة ولكنها تترجم المستوى المنخفض في الأحياء واستغلال الأحياء الموجودة(إن العديد من القطع لا يزال شاغرا).

- إن الأحياء التي فتحت في الفترة ما بين 2000 - 2010 تستقبل 25%[2] من الحضريين الجدد وهو الأمر الذي يفسره التكثيف المتزايد الذي ستشهده حتى سنة 2020؛

---

[1] وكالة التنمية الحضرية دراسة توجيهية.

[2] وكالة التنمية الحضرية وثيقة المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية.

- إن الأحياء المفتوحة في الفترة ما بين 2010– 2020 ستستقبل 34% من الحضريين الجدد وفي الواقع نلاحظ أن المخطط يقترح افتتاح المزيد من المساحات للتمدن في الفترة ما بين 2010–2020(200 هكتار) أكثر من الفترة 2000– 2010(1250هكتار)

• اختيار المساحة التي ستفتح للتمدن

كما هو الحال بالنسبة لأفق 2010 فإن التجزيئات التي يلزم فتحها خلال الفترة 2010–2020 تستجيب لمختلف مبادئ التخطيط، كإرادة لإضفاء نمو شعاعي متحد المركز ومنع النمو على أراضي غير صالحة للسكن.

هذه التوسيعات سيحددها المدار الخارجي وستتمركز أساسا في المقاطع الشمالية والشمالية الشرقية والجنوبية الغربية من المدينة بينما خلال الفترة ما بين 2010–2020. يتطور المحيط الحضري في الجزء الغربي من المدينة.

وفي الواقع فإن السبخة تشكل عائقا في وجه النمو الحضري وستبقى منطقة غير صالحة للبناء.

هذه الاتجاهات تلتقي في توزيع المناطق الجديدة التي تفتح للمدن حسب المقاطعات:

- تيارت: 300 هكتار
- لكصر: 450 هكتار
- تفرغ زينه: 400 هكتار
- توجنين: 250 هكتار
- السبخة: 0 هكتار (إن السبخة تمنع اتساع محيطها الحضري)
- الميناء: 0 هكتار (إن السبخة تمنع اتساع محيطها الحضري)
- دار النعيم: 200 هكتار
- عرفات: 0 هكتار (عرفات معزولة لذا توسعها غير ممكن)
- الرياض: 400 هكتار
- المجموع: 2000 هكتار

إن فتح مناطق جديدة سيتم تدريجيا خلال الفترة ما بين 2010– 2020 ولا يجب أن يفتح قطاع جديد إلا إذا وصلت التجزئة السابقة للمستوى الكافي من الأحياء والاستغلال.

ب- كثافة الأحياء:

إن معدل الكثافة في انواكشوط منخفض إذا تعلق الأمر بمجموع المساحة المتمدنة حيث يقارب 90 مسكن في الهكتار تستوعب المدينة نموها السكاني بواسطة الاتساع المجالي(تجزئة وتوزيع) بدل زيادة كثافة الأحياء السكنية الكثافة ما بين 350-450 ساكن للهكتار.

إن الأحياء التي تظهر كثافة مرتفعة هي مناطق للسكن قديمة التخطيط في مقاطعات السبخة والميناء حيث تتميز بسكن شعبي يشهد كثافة متواصلة.منذ 1975 فالمسكن يتحول تدريجيا والمنازل تتم توسعتها بإضافة غرف أو طوابق أما في مقاطعة عرفات تظهر المنطقة المجزأة الواقعة قرب ملتقى طرق مدريد كثافة تقارب 400 ساكن في الهكتار الواحد وعلى العموم فإن لهذه الأحياء جاذبية خاصة بحكم موقعها القريب من أماكن النشاطات الاقتصادية.

وأخيرا فإن(الحي الشعبي) في الميناء المشيد منذ 1975 المقام على مساحة 130 هكتارا يضم أكثر مساكن المدينة هشاشة مساكن في شكل أكواخ خشبية مبنية بفوضوية تصل كثافة السكان فيها 350 ساكن في الهكتار الواحد.إن غياب البنية التحتية يجعل السكان يعيشون في هذه المنطقة أوضاعا غير صحية ومقلقة.

-الكثافة السكانية ما بين 250 – 350 ساكن للهكتار

تنقسم الأحياء التي تتراوح كثافتها ما بين 250 – 350 إلى نوعين:

- الحي المركزي المعروف(بالمدينة) وهو حي سكني قديم تختلط فيه الوظائف التجارية والصناعية والسكنية مشكلة بذلك حركية هامة يشهد هذا الحي منذ بعض الوقت تحولات كبيرة لمكانته المتميزة تمثل مرحلة من إعادة تأمين الحي الشعبي لسنة 1960.

يشهد هذا الحي تصاعدا كبيرا في الضغط العقاري حيث نجد قطعة أرضية مساحتها 120م^2 تباع بعدة ملايين أوقية من أجل إعادة هيكلتها وبنائها يشهد الحي عمليات تجديد أعطت على المدى القصير وجه جديدا للحي.

ومع كونها حديثة النشأة إلا أن المدينة مع ذلك، عرفت معدلات نمو تعتبر من بين الأعلى عالميا: 23% خلال الفترة من 1962 إلى 1977 و15% ما بين 1977 و1988[1]، وقد وصل عدد سكان المدينة في التعداد العام للسكان والمساكن سنة 2000، 806 616 نسمة، بمعدل نمو سنوي يتجاوز قليلا 3%[2]. إن نمو سكان المدينة واتساعها المجالي الملحوظ قد أسهم إلى حد بعيد في تشويه هيكلتها العمرانية والوظيفية، وقد انعكست تلك الوضعية على التباين الكبير في توزيع الكثافات والأنشطة والخدمات بين مقاطعات المدينة(48 ن/هـ كحد أدنى في مقاطعات لكصر وتفرغ زينة و168 ن/هـ كحد أعلى في مقاطعة عرفات على سبيل المثال)[3]، مع ما يرافق تلك الكثافات من نقص كبير في مجال البنية التحتية وفي التغطية الخدمية بالمدينة، خاصة في الأحياء العشوائية بمقاطعات الميناء، عرفات، توجنين، وأجزاء من دار النعيم، رغم الجهود المبذولة على مستوي تلك الأحياء منذ السنة الماضية.

8-بعض الإحصاءات عن الخدمات في المدينة:

والمساكن تبلغ 300.000 مسكن بما فيها المساكن الشعبية، حيث تقدر المساكن المربوطة بشبكة الكهرباء في هذه المدينة ب 70.000 مسكن أي في ترتيب الثالث من مجموع مدن موريتانيا، كما يقدر عدد المساكن المزودة بالمياه عبر الشبكات ب 60.000. أي في الترتيب الرابع من مجموع مدن موريتانيا.

وما زالت عاصمة البلاد الفتية نواكشوط تعاني من المشاكل المرتبطة بخدمتي الصحة والتعليم حيث يبلغ عدد التلاميذ به 151.000 تلميذ ويقدر عدد المدارس ب 513 مدرسة وعدد الفصول 1902 مقابل 7277 معلم لخدمة هذا الحشد السكاني المتزايد.

أما المستشفيات فيقدر عددهم ب 06 مستشفيات ويقدر ما بالمدينة من مستوصفات ومراكز صحية ب 15 والنقاط الصحية تصل إلى 50 أما عدد سيارات الإسعاف فتقدر ب 60 سيارة، كما قدر عدد المصحات الخاصة ب 10 مجهزة بجميع المعدات الطبية لازمة وتبلغ نسبة التغطية الصحية 80%.

---

[1] Issaka Diagana : « régularisation intégration des quartiers précaire et" irréguliers" de Nouakchott », contribution au séminaire du réseau ESF/NAERUS, Belgique, mai 2001, p. 25.

[2] Tidjane Kiote: « les opérateurs privées du service de l'eau dans les quartiers irréguliers des grands métropoles et dans les petits centre en Afrique, Burkina Faso, Cap-Vert, Haiti, Mali, Mauritanie, Sénégal, Programme alimentaire en eau potable dans les quartiers préurbains et les petits centre, action de recherche, no.9, Déc,1997, p.13.

[3] Agence de Développement Urbain :« Schéma Directeur d'Aménagement Urbain (SDAU) de Nouakchott, Horizons 2010-2020 », Nouakchott. pp.19-21, 2002.

9-السكن في مدينة انواكشوط:

تعتبر ظاهرة التحضر من أهم موضوعات الجغرافيا البشرية لما لها من أهمية بالنسبة لسكان المدن وتهتم بمعالج مشاكلهم وذلك عن طريق الأسباب المؤدي إلى خلق هذه المشاكل المرتبطة بالسكان وعليه فإن ظاهرة التحضر التي شهدتها موريتانيا في العقود الماضية ظاهرة أملتها ظروف محلية وجهوية عقبها نزوح وهجرة للسكان بسبب نقص مقومات الاقتصاد الريفي بشقيه الزراعي والرعوي، مما أجبر سكان الريف على هجر مواطنهم الأصلية بعد أن فقدوا أبسط مقومات البقاء في هذا المجال ولما كان الريف منطقة طرد بالنسبة للسكان فإن المدينة ستكون بطبيعة الحالة منطقة جذب بالنسبة لهؤلاء النازحين الجدد، لعلهم يجدون نمط عيش أفضل مما نتج عنه اكتظاظ المدن وامتدادها على مساحات شاسعة لم تكن بالضرورة صالحة أصلا للإعمار، وما ينتج عن ذلك من مشاكل مختلفة يصعب في بعض الأحيان حلها.

لقد كان السكن ولا يزال أحد أهم العناصر في تكوين الأسرة وبناء المجتمع وأهم مكونات النسيج العمراني للمدينة مما يحتم الاهتمام به والسعي وراء توفيره نظرا لما يحققه للإنسان من استقرار وأمن.

ويساهم السكن إذا بني في حدود المقاييس العمرانية والمعمارية في تنمية الديناميكية العمرانية من خلال إطار عمراني ملائم يحقق الوظيفة المادية والمعنوية للسكن ويحافظ على ترابط وتماسك النسيج العمراني للمدينة خاصة إذا كانت هذه المدينة على مستوى من الأهمية في مجال الخدمات التي تقدمها للسكان وهنالك العديد من التسميات التي تطلق على السكن كالملجأ والمأوى والمنزل وانطلاقا من الخصائص والخدمات التي يقدمها السكن للأفراد والأسرة والمجتمع يمكن تحديد ماهية السكن من خلال العديد من المعطيات والمؤشرات أهمها:

- أن توفر المسكن والملجأ من أهم احتياجات التنمية الحضرية ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول الفقيرة لا تستطيع توفيره للفئات الاجتماعية المحرومة التي لا تستطيع الحصول على مأوى، فشروط الحياة خاصة في المدن الكبرى تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذا سوء التخطيط الحضري وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية البشرية عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص وهو ما يعني حسب المؤشر أن كل ماله سقف ويعيش فيه أشخاص ويتميز بكثافة معينة يعتبر سكنا؛

- السكن هو مكان مغلق مغطى مسكون من طرف شخص أو عدة أشخاص أو غير مسكون ولكنه مخصص للسكن[1]؛

- يعتبر السكن نقطة انطلاق لكل حياة اجتماعية فهو الوحدة الأساسية التي تكون أهم الوظائف الرئيسية للمنظر العام للنسيج العمراني الذي يعكس صورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع كان، وترى (جاكلين بوجو..) (أن المساكن منتشرة في كل مكان لكنها لا تشابه بالمرة)[2].

انطلاقا من اعتماد التصنيف على أساس مادة البناء مثلا نجد المساكن ذات المواد الصلبة ثم التي تستعمل المواد المتواضعة.

يقصد بأنواع المساكن مختلف المباني التي يستخدمها الإنسان للسكن والعيش ولا تدخل المباني الخدمية في هذا التصنيف كالمحلات والمدارس... كما يمكن تميز داخل المساكن الخاصة بإيواء الحضريين نوعين: كتلك التي لا تضم إلا عائلة واحدة وتكون في الغالب عبارة عن طابق واحد ثم التي تضم عدة عائلات وهي متنوعة دون حدود، فالأولى تسود في معظم المدن الكبيرة الواسعة بينما تسود الثانية في ضواحي المدن الصغيرة والمتوسطة وتتدرج المساكن من الكبيرة إلى الصغيرة جدا، تلك التي تنتشر في مدن الصفيح وأكواخ العاملين في المناجم.

وقد حاول بعض الباحثين الحصول على تصنيف بنيوي أكثر دقة للمسكن فأضافوا... البنايات وبعض الخصائص الهندسية إلى مادة البناء.

وعلى أية حال لا يمكن التوقف فقط على إنجاز المسكن بمرافقه بل لا بد من أن يصبح مجال البناء والسكن محورا لتطوير تقنيات التحكم والتأقلم مع المتطلبات. وهذا ما أشار إليه بعض الخبراء في قطاع السكن والبناء في ندوة للأمم المتحدة تحت عنوان: المسكن جزء من جهود التنمية[3] لأن القرارات التي تطبق عليه تترتب عنها انعكاسات جذرية بالنسبة للأجيال القادمة ومستقبل النمو العمراني للمدن.

---

[1] الدح ولد كاوي، تحليل ظاهرة السكن الفوضوي وأثرها على النسيج العمراني لمدينة انواكشوط، ص 7

[2] نفس المرجع، ص 7

[3] نفس المرجع، ص 8

وزيادة على اعتبار نوع السكن مظهرا حضريا فهو أيضا مجال حساس يضفي خصوصياته وبصماته في المدى القريب والبعيد على كثير من جوانب الحياة الحضرية وبعكس طبيعة الجهود المبذولة لتنميته، لذلك نجد أن بعض الدول المتقدمة تجعل من هذا القطاع مجالا للإبداع العمراني. بالمقابل يعيش ملايين من البشر في البلدان النامية في مساكن تعتمد على المساعدة الذاتية، فشرائح كثيرة من الفقراء في الحضر لا تستطيع الحصول على الأرض والمسكن إلا عن طريق غزو أرضي يسيطر عليه المتضاربون عن طريق الاستيلاء على مناطق لا تقيمها أسواق العقارات وعادة ما يكون هذا الاستيلاء هو النواة الأولى لانتشار الأحياء العشوائية وغير القانونية والتي أصبحت الخيار الوحيد لهؤلاء المستوطنين الجدد سواء كانوا مهاجرين من الريف أو من مدن مجاورة ولا تساعد الحكومات عادة هذا النوع من الأحياء التي تكون فيها حقوق ملكية الأرض غير واضحة فنادرا ما يجري تزويدها بشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والخدمات الاجتماعية الأساسية وغالبا ما يكون نمط شغل الأراضي في هذه الأحياء عشوائي وغير منتظم.

ومن هنا يمكن القول إن إجمالي ما يطلق عليه سكن قد لا يكون من المنظور الحضري سكنا مقبولا كما أن الطلب على السكن يخضع هو الآخر للتسلسل من سكن بسيط إلى مساكن الدرجة الأولى وبذلك تصبح الحاجة إلى السكن مرتبطة بكثير من المتغيرات الاجتماعية فمن المعروف أن ارتفاع نسبة المساكن المؤقتة والفوضوية هو ترجمة مباشرة لظاهرة اجتماعية خطيرة تسترعي انتباه الباحثين والحكومات.

10- وضعية السكن:

حسب المسح الدائم لظروف المعيشة 2004، تمتلك أغلب الأسر(80.2%) مسكنها، مقابل 77% سنة 2000. أما الإيجار فيمثل الخيار الثاني(بنسبة 9% مقابل 13% سنة 2000)، قبل التملك(5.7%) والسكن المجاني (4%).

أ- المساكن:

يعتبر السكن أحد الخدمات الأساسية التي تلعب دورا هاما في الحياة وأغلبية الأسر في الوسط الحضري تسكن مساكن مستأجرة مما جعل مشكلة السكن أهم المشكلات التي يصطدم بها المهاجرون في مدينة انواكشوط حيث أن الحصول على مسكن يعتبر نقطة الارتكاز التي يبدأ بها التفكير في بقية المشكلات الأخرى، على الرغم من أن بداية 2008 كانت النواة الحقيقية لحل

مشاكل التخطيط العمراني في المدينة وفتح المجال أمام الآلاف من السكان للحصول على قطع أرضية مرخصة ويبلغ عدد المساكن الموجودة في مدينة انواكشوط حوالي 432065 سكن[1].

ب-نوع السكن:

توجد أنواع متعددة من السكان في مدينة انواكشوط وهي: فيلا وشقة، بيت شعبي، بيت من صفيح والخشب، خيمة، وقد أظهر المسح الحضري سنة 1975م أن البناء غير الثابت يشكل نسبة 54.7% من الصفيح والخشب ومع أن ارتفاع النسبة السابقة لهذا النمط من السكن قد يعزى إلى عدم الترخيص بالبناء الثابت في القطع الأرضية الممنوحة من الدولة.

أ- مساكن الدرجة الأولى: يوجد هذا النمط من المساكن أساسا في مقاطعة تفرغ زينه وجزء من مقاطعة لكصر وتتوفر على التجهيزات الضرورية من إنارة وماء وموقف للسيارات إلى جانب الحديقة.

ويتميز ملاكها بارتفاع الدخل وتوجد هذه المساكن في المناطق الواقعة شمال شارع جمال عبد الناصر غربي دار الشباب القديمة ممثلة في أحياء تفرغ زينه الراقية وتتكون منازلها أساس من نمط الفيلا الأوربية واليابانية والصينية أحيانا.

وتمثل هذه المساكن نسبة 4،8% من مجموع مساكن المدينة.

- مساكن الدرجة الثانية: هذا النمط عبارة عن مساكن ما يعرف بالدرجة الثانية والتي تتمتع بدورها بالتجهيزات الضرورية إلا أن مساحتها أقل والكثافة بها أرفع من الأولى وتمثل حوالي 9،1% من إجمالي مساكن المدينة؛

- مساكن الدرجة الثالثة: وبطبيعة الحال فإن هذا النوع من المساكن أكثر انتشارا من النمطين السابقين إلا أنه يتميز بمستوى تجهيزات ضعيفة ومساحة أقل (150-240) ومستوى الدخول متدني وتشكل هذه المساكن نسبة 63% من مساكن المدينة مع أن هذه النسبة في تغير مستمر نظرا للنمو العشوائي للأحياء الفوضوية في المدينة.

1-1-أنماط السكن:

عموما، تتوزع المساكن إلى مجموعتين رئيستين: المساكن الهشة(الخيام، الأعرشة، الأكواخ)، والدور. والنمط الأول هو الذي لا يزال سائدا على المستوى الوطني. فنتائج المسح الديمغرافي

---

[1] مكتب الإحصاء الوطني، نشرة سنوية سنة 2005.

الصحي في موريتانيا 2000 تبين أن 64% من الأسر تعيش في سكن أرضيته مغطاة بالرمال أو الطين، و30% مغطاة بالاسمنت، و4% فقط بأرضية مغطاة بالمربعات الجيرية.

ويذكر المسح الدائم لظروف المعيشة 2000 أن نسبة الأسر التي تعيش في الأكواخ قد ارتفعت فيما بين 1996 و2000 من 17% إلى 24% في انواكشوط، ومن 10 إلى 16% في المدن الأخرى. وغالبية الأحياء الهشة توجد في انواكشوط، بساكنة تقدر ب 272.000 نسمة، وهو ما يمثل 90% من سكان الأحياء القصديرية. وفي سنة 2004، كانت المساكن ذات النمط الهش تشكل نسبة 34.7%، مع إيواء الأكواخ نسبة 23.3% من الأسر مقابل 23.6% عام 2000؛ والدور 65.3% مقابل 67.7% سنة 2000.

في الوسط الحضري، تسيطر الدار كنمط للسكن(87%)، رغم أن المساكن الهشة تمثل نسبة لا يستهان بها(13%). وهذا النمط الهش كثير الحضور في انواكشوط(12.6%)، وانوذيب(25%)، وهما أهم حاضرتين في البلاد سياسيا واقتصاديا. وفي الولايات الأخرى تمثل الدار نمط السكن الأكثر انتشارا في الوسط الحضري، وتتراوح نسبة استخدام الأسر لها ما بين 62% في الحوض الغربي، و99.5% في إينشيري. ولا يزال اليوم أكثر من 12% من السكان على المستوى الوطني يعيشون في أحياء هشة يطبعها الفقر وظروف النظافة والوقاية غير اللائقة. كما أن أكثر من ثلث سكان الحواضر الكبرى يعيشون في أحياء قصديرية.

أ-حجم السكن:

إن تحديد نوع المسكن لا يكفي لإبراز الوجه الصعب لمشكلة السكن المتمثل في التزاحم داخل هذه المساكن خاصة عندما تصبح الغرفة الواحدة سكنا لأسرة أو مجموعة يصل أفرادها في بعض الأحيان إلى سبعة، فوجود مجموعة من السكان تسكن غرفة لا تتجاوز مساحتها(1.05م)^2 يعتبر شيئا مألوفا داخل هذه الأحياء. والجدول التالي يبين توزيع المساكن تبعا للحجم رغم بداية حل هذا المشكل في العشرية الأخيرة.

الجدول رقم (3) يبين توزيع المساكن تبعا للحجم في مدينة انواكشوط

حجم المسكن	النسبة % لكل حجم
غرفة واحدة	%25.6
غرفتان	%21
ثلاث غرف	%65.4
أربع غرف	%10
خمس غرف	%106

المصدر: المجلة الجغرافية الموريتانية العدد الثاني.

يتضح من خلال الجدول السابق أنه كلما كان حجم المسكن أكبر كلما قلت النسبة ولذا فإن نسبة المسكن الذي يتألف من غرفة واحدة تساوي 25.6% وهي أعلى نسبة في هذا الجدول بينما نسبة المسكن الذي يتألف من ست غرف تساوي 1% وهي أدنى نسبة في الجدول[1].

ب-ظهور مشكلة السكن في مدينة انواكشوط:

قبل الدخول في المشاكل التي يعاني منها قطاع السكن في مدينة انواكشوط والحلول التي قامت بها سلطات المدينة لحل هذه المشاكل يجب التنبيه إلى الوضعية الحالية التي يعيشها هذا القطاع والتي حولت وظيفة المدينة السكنية إلى حلم.

لقد أصبح من الصعب التمييز بين المناطق المخصصة للسكن وتلك المخصصة للاستعمالات الحضرية الأخرى وهو ما قد يعود إلى غياب السلطات المحلية عن رقابة هذا القطاع أحرى أن تكون المتدخل الأول فيه.

ولأن الجغرافيون اهتموا في أول الأمر بأشكال المباني باعتبارها جزءا من المظهر المرئي أكثر من الاهتمام بتحديد المناطق السكنية على أسس الدخل والحالة الاجتماعية. كما أجريت عدة دراسات لتصنيف النطاقات السكنية في المدينة تبعا للخصائص الاجتماعية لسكانها من خلال النموذج التقليدي الذي تتزايد فيه مستويات الطبقات الاجتماعية كلما ابتعدنا عن مركز المدينة.

---

[1] المجلة الجغرافية الموريتانية، سبق ذكره، ص 48.

قمنا[1] بتصنيف المساكن في المدينة انطلاقا من المساحة التي يشغلها المسكن ودخل الأسرة ومادة البناء ومن خلال هذه المعايير يمكن ملاحظة ثلاثة انماط من السكن في المدينة إلى جانب المساكن الفوضوية التي تمثل نسبة معتبرة من هذه المساكن تصل حدود 20،7%[2].

لقد رافقت مشكلة السكن في مدينة انواكشوط عبر تطورها وذلك عند ما ظهر حزام من الخيام(حلة شرويطة) في بداية السنوات الأولى من تشيد المدينة مترجمة نقص المباني الثابت عن استيعاب السكان وموضحتا ضعف إمكانات هؤلاء السكان عن تأجير مساكن ملائمة وتطور هذا الحزام مع تزايد السكان حيث أصبحت أحياء الانتظار في الوقت السابق تطوق المدينة من كل جهة محدثة بذلك نموا شاذا في هذه المدينة.

ومع تزايد أزمة السكن أنشئت الشركة الوطنية للبناء والتسيير العقاري (SOCOGIM) في شهر مارس 1974م كمحاولة لتوفير مساكن اقتصادية لذوي الدخل المحدود وأخرى ذات مستوى عالي لذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة إلا أن عدة عقبات اعترضت الشركة.

ومع تزايد الأسعار المستمر ونظام الدفع لدى هذه الشركة فإن المساكن التي بنتها كان الحظ فيها حليف ذوي الدخل المرتفع والمتوسط.

كما حاولت الدولة حل مشكلة السكن بالنسبة لهؤلاء السكان الذين سكنوا الخيام وبيوت الصفيح والخشب وذلك عندما وزعت عليهم(5000) قطعة أرض في مقاطعة السبخة و(2000) قطعة في مقاطعة تيارت سنة 1974م وكانت مساحة القطعة تتراوح بين(160-288م^2) إلا أن بيع هذه القطع من طرف هؤلاء السكان للاستفادة من ثمنها جعلها مصدرا لمضاربات عقارية شديدة وبالتالي عاد هؤلاء السكان الذين باعوا هذه القطع سيرتهم الأولى مكونين من جديد أحياء فوضوية من بيوت الصفيح والخشب والخيام تستوعب قرابة ثلث سكان مدينة انواكشوط[3].

أما توزيع القطع الأرضية الحديث التي أشرفت عليه وكالة التنمية الحضرية منذ 2008-2015 فقد تميز بالضبط بعض الشيء بالمقارنة مع سابقتها حيث تتمح رخصة القطعة الأرضية ومكتوب

---

[1] الدح ولد كاوي، مرجع سبق ذكره، ص 115

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] المجلة الجغرافية الموريتانية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

عليها تحريمها تحريما باتا البيع مع بعض المضاربات الغير قانونية التي تتمحور حول التنازل الغير موثق مما خفف عدم بيع السكان المحتاجين لقطعهم الأرضية ومقابل احتياجهم للمال من التمكن من القطع الأرضية التي تحصلوا عليها.

ج-المشاكل المرتبطة بالتسيير العقاري:

إن سوء تنظيم المصالح الإدارية المكلفة بالتسيير العقاري خلال سنوات النمو الديمغرافي المطرد لمدينة انواكشوط وممارسات تلك الحقبة ساهمت كلها في تفاقم هذه المشاكل.

ورغم البدء في المسار اللا مركزي وتعزيزه فإن الإجراءات المتعلقة بقرارات التسيير العقاري بقيت ممركزة[1]. ومع ذلك شهدت تحسنا في السنوات الأخيرة حين أدخلت نظام معلوماتي معزز بتقنيات إحصاء وضبط رخص القطع الأرضية بشكل عالي، وكما ساعده في ذلك رقم البطاقة الوطنية الموحد، كما أنشأت الدولة الموريتانية شركة إسكان وطورت من الإدارة العامة للعقارات الشيء الذي خفف من المشاكل المرتبطة بالعقار.

وعلى الرغم من أن دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع الإسكان بموريتانيا أثبتت في معظمها ضعف مردودية هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الدولة حاولت إقحام بعض المستثمرين في هذا النطاق. وتجسدت أولى تلك المحاولات في إنشاء **بنك الإسكان** الذي حظي بامتيازات ودعم كبيرين للمساهمة في الحد من أزمة السكن وتمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة من الحصول على المسكن. لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، مما أرغم هذه المؤسسة على التخلي عن الهدف الذي أنشئت من أجله، والتوجه نحو العمليات التجارية والمالية تحت اسم "بنك الأمانة للتنمية والإسكان".

د-الأحياء السكنية في مدينة انواكشوط:

إن أول نقطة تستوقف الباحث في هذا المضمار هي إشكالية التعريف بالمدينة وتتبع هذه الإشكالية من كون كل قطر يعطي للمدينة تعريفا انطلاقا من اعتبار معين وتعرف المدينة في الأقطار العربية انطلاقا من حجمها السكاني دون اعتبار للوظيفة الإدارية ... وإذا اعتبرنا مقياس الحجم

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط، سبق ذكره، ص 63.

السكاني وهو السائد في تعريف المدينة عند الدول العربية[1] فإن هذا المقياس يختلف من دولة إلى أخرى حيث نجده في الكويت مثلا يصل إلى 10000/ن ونفس الشيء بالنسبة للبنان أما في السعودية وسوريا فإن المدينة هي أي محلة عمرانية يصل سكانها 5000/ن فأكثر وفي موريتانيا فإن المدينة هي مركز يتحقق فيه أحد الشرطين:

-أن يبلغ عدد السكان المحلة 5000/ن فأكثر؛

-إذا كان المركز عاصمة لولاية تقدم الخدمات الإدارية والاقتصادية.

وقد انطبق أحد هذين الشرطين على سبعة عشر مركز[2] اعتبرت فيها بعد سنة 1975 مدنا ومن ضمنها العاصمة انواكشوط.

والدارس لمدينة انواكشوط وتطورها العمراني يجب أن يضع في الاعتبار نقطتين:

* وجود أحياء مخططة ومنظمة من طرف الدولة؛

* تمدد أحياء عشوائية غير مشرعة.

ه-الأحياء المخططة المنظمة من طرف الدولة:

لقد وجدت مدينة انواكشوط على تكوينات ناتجة عن سلسلة من الظروف الطبيعية خلاصتها أن الموقع الذي أنشئت عليه هو عبارة عن كثبان توجد حولها سباخ قد يغمرها الماء المالح في السنوات التي يكثر فيها المطر وكانت هذه الكثبان تمثل إلى حد ما درعا واقيا للمدينة الجديدة والتي هي في نظر السلطات المحلية هدفا للفيضانات وذالك لكون المنطقة قد عرفت عدة فيضانات في السنوات 1890 و1946 و1950م[3] وكان هذا الأخير أقواهم وما زالت أضراره ماثلة في الأذهان وإثر اجتياح سيل انواكشوط 1950م لحي لكصر منحت السلطات قطعا شمال ذلك لتعويض السكان المتضررين أماكن جدد أقل عرضة لخطر السيل في سنة 1961 توسعت الأحياء السكنية دفعة واحدة نحو الغرب إثر قيام مصالح التعمير والسكان بتوزيع المدائن والتوسعة الغربية للكصر وهي

---

[1] سيد محمد ولد محمد الأمين، التصحر ودوره في خلق ظاهرة الاستيلاء على الأراضي العمومية، ص 29

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

أول عملية كبيرة لتمدد الأحياء السكنية وخاصة الشعبية والتي جزئت أراضيها إثر إقامة بعض التجهيزات وقد وضعت مخططات(ابتداء من مخطط موراك).

ـ الوضع العام للمدينة وتوزيع القطع الأرضية كانت أول مشكلة واجهت المواطنين هي مشكلة أدوات البناء إذ أن كل ما هو موجود هو الطين والرمال.... ـ هذه المشكلة بعدم اكتراث المواطنين بالقطع الأرضية الموزعة عليهم ولم يشتد عليها الطلب إذ أن السكان لا يزالون مشدودين بوسائلهم الأصلية (الريف) إلا أنه لم تأت سنة 1980 حتى شهدت العاصمة غمرا سكانيا تجلى في وضع حزام من أحياء الصفيح والخيام حول انواكشوط.

وفي سنة 1974 ازداد تمدد الأحياء السكنية بإقدام السلطات على توزيع 8000 قطعة أرضية 5000(منها في الميناء والسبخة والبقية في تيارت) وكان هذا النوع من التوزيع لصالح النازحين من الريف الذين طوقوا العاصمة بالمباني العشوائية.

وقد أدت حالة الفقر الشديد بهؤلاء إلى بيع أغلبهم أراضيه وكذلك جهلهم بقيمتها العمرانية ليتحولوا من جديد إلى أحياء الكبات مما كان له الأثر في صعوبة القضاء على ظاهرة الأحياء العشوائية في انواكشوط.

لقد جاء توزيع القطع الأرضية في سنتي 1974– 1975م ليحد من مشاكل السكن في انواكشوط– أو ليحلها على الأصح إلا أنه لم يتوقف في ذالك إذ شجع السكان على المضاربات بالقطع الأرضية والانتقال إلى الأحياء ـ بحثا عن قطع أرضية جديدة بتكرير نفس اللعبة مما أضطر سلطات الولاية إلى منح قطع أرضية لم تكن مخططة كما وقع في بوحديدة الشرقية سنة 1980م وتن اسويلم 1981م وقد نتج عن هذا التوزيع المستمر توسع للمدينة وإن كانت عمليات الهجرة المتواصلة تلح عليه مما أدى إلى تضخم حضري لا يراعي التهيئة ولا التخطيط العمراني وهكذا فإن المدينة أصبحت تعيش تضخما حضريا ناتجا عن الهجرة من الأرياف وغيرها.

وبعد تخطيط وإعادة العمران للمدينة 2008 ظهرت هناك أحياء جديدة أدت إلى تمديد المدينة في كافة الاتجاهات بالإضافة إلى القديمة التي كانت موجودة وهي:

–إبريمي، دار النعيم، إمكظيرة، الحي الساكن إبيك، عين الطلح، دار السلامة، المشروع، دار البركة، لكصر، كبتال، تفرغ زينة، إف نو، سيتي بلاج، الصكوك، خسميى 5، الكبة، نتك جنب، السبخة، مدينة ر، سوكوجيم، الميناء، عرفات1–11 بيك 1–11 الترحيل 1،2،3، كارفور، ملح، تنسويلم، بوحديدة، توجنين، تنويش.

وأمام تفاقم مشاكل المدينة -وبالأخص استفحال ظاهرة الأحياء العشوائية- تم وضع المخطط الراهن سنة 2003، لأفقي 2010 و2020، وتبنى المخطط إيقاف نمو المدينة وزيادة كثافة الأحياء المخططة وتخطيط العشوائية منها وتجهيزها وتسهيل نمو الأنشطة الاقتصادية بالمدينة[... وعموما فإن الطموح والقوة القانونية لا تنقص هذا المخطط، وإنما الإرادة في تنفيذه، في ظل استمرار المضاربة العقارية وضعف الوسائل المالية والفنية][1].

الخريطة رقم 3 استخدامات الارض في مدينة انواكشوط

-التطورات الرئيسية للسكان والمساكن بالمقارنة مع الكثافة في الفترة بين 2000 – 2020

[1] محمد بياه ولد محمد ناصر: «المخططات العمرانية في موريتانيا: مدينة نواكشوط نموذجا»، فعاليات ندوة جامعة الدول العربية الطمية حول تهيئة الأراضي السكنية من أجل توفير السكن اللائق في الوطن العربي، نواكشوط، 12-13 مايو، 2010، ص 85.

الجدول رقم (4) تطورات أهم الثوابت خلال الفترة 2000- 2020

الفترات المعتبرة	الساكن(ساكن)	المساحة(هكتار)	الكثافة ساكن/هـ
القيم لسنة 2000	612000	6900	89
القيم لسنة 2010	885000	8140	109
القيم لسنة 2020	1250000	10250	122
التزايد خلال الفترة 2000-2010	%45	%18	%23
التزايد خلال الفترة 2010-2020	%41	%25	%13
التزايد خلال الفترة 2000-2020	%104	%47	%38

المصدر: وكالة التنمية الحضرية

نلاحظ أن المخطط التوجيهي كان يوصي بسياسة إدارية خلال الفترة ما بين 2000-2020 لكي يتم التحكم من جديد في التنمية المجالية لاتواكشوط، لهذا السبب فإن التزايد قل في الفترة ما بين 2000 – 2010 (18%) من الفترة 2010-2020 (25%)

– الأحياء الهامشية(العشوائية) والمشاكل المرتبطة

لقد أدى ظهور الأحياء العشوائية إلى ظهور جملة من المشاكل المستعصية والتي يتطلب حلها وقتا طويلا بالإضافة إلى التمدد غير المنظم للمدينة والذي لا يتماشي مع الامكانيات الاقتصادية والطبيعة المتاحة برزت جملة من المعطيات تتطلب حلولا فنية وتكاليف كثيرة ومن أبرز هذه المعطيات:

أ- انعدام الانسجام المعماري:

يمكن القول ان المدينة لم تذق للانسجام المعماري طعما. ففي قلب المدينة تتضارب انواع الابنية التي تمثل حضارات مختلفة، حيث شيدت تلك البنايات تبعا لذوق الهيئة المشرفة على بنائها. فلو اخذنا مثلا مسجد الغرب في مقاطعة تفرغ زينه لوجدناه مصمما على نسق يمتزج فيه الفن والأندلسي بالفن المغربي وفي نفس المقاطعة يوجد المسجد السعودي المشيد والمزخرف انطلاقا من معطيات الحضارة الإسلامية في الشرق أما في نفس المقاطعة فيوجد الملعب الأولمبي الذي صمم

على طريقة الملاعب الصينية الأمريكية[1]. كما توجد بالعاصمة أيضا أحياء راقية مثل أحياء تفرغ زينه وأخرى سكنية فقيرة مثل الكزرات والكبات إن كل هذه الأمثلة توضح غياب الانسجام المعماري في قلب المدينة فما بالك بالأحياء المغتصبة.

– ظاهرة الكبات

يأتي احتلال القطع الأرضية كثر جمعية صادقة عن عجز المساكن الثابتة عن استيعاب جملة السكان– عادة وقد رافقت هذه الظاهرة مدينة انواكشوط منذ البداية عندما ظهر حزام من الخيام(حلة شرويطة) يطوق العاصمة إلا أن المدينة لم تشهد السكن العشوائي التراكمي الحاد إلا في سنة 1980م أي عند وصول موجات المهاجرين المتضررين بالجفاف.

وتوجد المباني العشوائية مزاحمة للمناطق المخططة حيث يتهافت السكان على ضرب خيامهم وأكواخهم هناك للحصول على قطع قريبة من المدينة ويقدر أن الشريط الملاصق للميناء من الغرب والجنوب والشرق وصلت الكثافة فيه إلى 75 منزلا في الهكتار[2] كما وصلت درجة التزاحم في الحجرة إلى 4.5 في الهكتار[3]. وسكان هذه الأحياء هم في الغالب من المواطنين الذين قدموا إلى انواكشوط بعد 1973 ولم يحظوا بنصيب من القطع الأرضية التي وزعت سنة 1974(ومن الذين وصلوا قبل هذا التاريخ وباعوا القطع الأرضية التي حصلوا عليها) وازداد عددهم نظرا للهجرة الريفية.

وبصورة عامة يتمركز هذا النوع في ثلاث مناطق رئيسية:

1)– منطقة تقع شمال شرق مقاطعة تيارت حيث تشغل مساحات تقدر ب 8 هكتار وترتفع الكثافة فيها ولكنها لا تصل إلى أكثر من 60 منزلا في الهكتار؛

2)– منطقة تمتد على شكل قوس تبدأ من الحدود الغربية للمساحة المخططة رسميا في حي السبخة وتمر جنوب الميناء لتنتهي شرق المقاطعة المذكورة وهي أكثر كثافة من الأولى حيث تصل إلى أكثر من 75 منزلا في الهكتار كما تغطي مساحة مبلغ 250 هكتار.[4]

---

[1] سيد محمد ولد محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 47

[2] نفس المرجع، ص 32

[3] نفس المرجع، ص 32

[4] نفس المرجع، ص 33

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الواقعة إلى الشمال من طريق الأمل كانت في الأصل مناطق مغتصبة إلا أنها شرعت أجزاء منها وهي ذا ت مبان ثابتة في أغلب الأحيان. وهذه المناطق بدأ اغتصابها في سنة 1978 وهي تابعة للترارزة آنذاك ولم تشهد تركزا كبيرا للسكان في تلك الفترة وربما يعود ذلك إلى كون المنطقة لم تصبح بعد محط أنظار المغتصبين وإنما يوجد بها آنذاك بعض الأسر ممن لا يريدون سوي مكان قريب من العاصمة يقضون فيه الإجازات بعيدا عن أصوات المدينة وصخبها. وقد ظلت المنطقة تابعة للترارزة إلى أن أصبحت مقاطعة بموجب المرسوم 199-80 القاضي بزيادة مساحة انواكشوط من 536 إلى 1325 كلم وكانت المقاطعة، وقد حل هذه المشكلة تماما إبتداءا من 2008 والقضاء عليها.

- ظاهرة الكزرة

تختلف عن الكبة في كونها تتميز بمبانيها الصلبة في الغالب وتشبه في كثير من مبانيها المباني المقطعة لأن أغلبها يبني بمادة الأسمنت المسلح. ويتكون المسكن عادة في هذه الاحياء إما من دار أو بيت وعريش، وإن كان بعضها كما هو الحال بالنسبة لكزرة تنسويلم يغلب عليه طابع الكبة وتتميز مساكنها كذلك بكونها مفتوحة على الخارج وتنعدم فيها التجهيزات إضافة إلى شوارعها الضيقة حيث يصعب على وسائل الحماية المدنية الوصول إليها.

ويضاف إلى ظاهرة الكزرة السكن العضوي الذي يوجد في مناطق التجزئة والذي يصنف ضمن السكن الناقص التجهيز ويعود هذا النوع من السكن إلى ضعف الرقابة العمرانية وأطلق العنان للسكان في اختيار طبيعة نوع السكن الذي يناسب مستوى الدخل، مما ميز هذه الأحياء داخل النسيج العمراني للمدينة ويتركز وجود الكزرة في المناطق التالية: عرفات، دار النعيم: توجنين، وقد تم القضاء عليها نهائيا ناهيك عن شريط ضيق متبقي من بوحديد.

وتمثل مدينة انواكشوط خير مثال على ذلك، حيث ظلت تنمو بصورة سريعة خارج النطاقات المخصصة لذلك عبر محاور الطرق والاتصالات حتى أصبحت المساحة في حدود 40000 هك منها حوالي 20% من المساحة المتمدنة[1]. كما أن التقسيم الإداري واكب هذا التطور حيث انتقل

---

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط، أفق 2010 و2020، وكالة التنمية الحضرية، ص 19

عدد المقاطعات من خمس مقاطعات عام 1974 إلى تسع عام 1990. وقد كان لهذا المشكل انعكاسات سلبية على المجال الحضري بفعل تزايد السكن العشوائي والاحتلال غير القانوني للأراضي غير الصالحة للسكن، وانحراف النمو الحضري عما هو متوقع له وامتداد في شكل شريط على طول محاور الطرق والمواصلات كما هو الحال أيضا بمدينتي كيفه والعيون.

إعادة هيكلة الأحياء العشوائية بمدينة انواكشوط

يعتبر الهدف الرئيسي من مشروع إعادة تأهيل الأحياء العشوائية هو تسهيل نفاذ السكان الأكثر حرمانا إلى الملكية العقارية والخدمات الأساسية ودمج الأحياء العشوائية في النسيج الحضري المجاور عبر وضع شبكات البنى التحتية والتجهيزات الضرورية سبيلا إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

لقد أدى تدهور الظروف المعيشية في المحيط الريفي بسبب الجفاف الذي ضرب البلادنا في السبعينيات وتركز الخدمات العمومية وفرص التشغيل في الوسط الحضري إلى هجرة واسعة وكبيرة لسكان الريف نحو المراكز الحضرية الكبرى في البلد.

لقد واكب هذه الهجرة نمو كبير للسكان وتحضر سريع وزيادة في الأحياء العشوائية التي نمت حول معظم المدن الكبرى خاصة انواكشوط.

لذلك يفسر نمو السكان في انواكشوط بصراع بين الطموحات الجديدة لعناصر مجتمع بدوي لم يعرف تغيرا كبيرا وبين إمكانيات الاندماج التي تتيحها المدينة. وقد أخذ النمو العشوائي شكل أحزمة فقر تحيط بالمدينة خاصة في الجنوب(كبة الميناء) والشرق(توجنين وعرفات) والشمال الشرقي(دار النعيم). وتتميز هذه المنطقة بضعف مستوى الخدمات وقلة إن لم نقل انعدام المنشآت والتجهيزات الأساسية.

وتترجم هذه الوضعية إرادة السلطات الجديدة في إعادة تأهيل الأحياء العشوائية عبر تنظيم عقاري يكفل لكل مواطن قطعة في حيه تمكنه من السكن اللائق ورفع مستوى التجهيزات وذلك بتنفيذ برنامج متكامل من البنى التحتية والتجهيزات.

يهدف التدخل المذكور إلى وضع حلول قليلة الكلفة تحد من ترحيل السكان. وقد تجلى الأثر الكبير لهذه الحلول في تسريع دمج هذه الأحياء في النسيج العمراني للمدينة وذلك بغية توفير نفس حظوظ الاندماج العمراني المبنية على قدرات التشغيل وعلى ظروف سكن لائق وسهولة الحركة.

وتدخل هذه الرؤية المنهجية المتبعة في إطار محاولة القضاء على هذا النوع من السكن العشوائي كليا من أحياء انواكشوط وذلك على أساس منهجية تشاركية تأخذ في الحسبان التجربة المكتسبة في تأهيل الحي العشوائي بالميناء" الكبة".

لقد تم إنجاز العملية الأولى بدعم من البنك الدولي ومكنت من ولوج حوالي 17.000 أسرة إلى الملكية العقارية.

قائمة المراجع والمصادر

1-أحمد حسن إبراهيم، مدينة الكويت دراسة في جغرافية المدن، منشورات مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، الكويت 1982.

2- روبير فيرني،« الأركيولوجيا في إفريقيا الغربية، الصحراء والساحل»، ترجمة بوبه ولد محمد نافع، 2002.

3- الدح ولد كاوي، تحليل ظاهرة السكن الفوضوي وأثرها على النسيج العمراني لمدينة انواكشوط.

4- المكتب الإحصاء الوطني، نشرة سنوية سنة 2005

5- المجلة الجغرافية الموريتانية،

6- محمد بياه ولد محمد ناصر،« المخططات العمرانية في موريتانيا: مدينة نواكشوط نموذجا»، فعاليات ندوة جامعة الدول العربية العلمية حول تهيئة الأراضي السكنية من أجل توفير السكن اللائق في الوطن العربي، نواكشوط، 12- 13 مايو 2010.

7-الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية المكتب الوطني للإحصاء؛ التعداد العام للسكان والمساكن 2013

8-وكالة التنمية الحضرية؛ المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط في أفق 2010-2020.

البحوث والرسائل:

9- الدح ولد كاوي، تحليل ظاهرة السكن الفوضوي أثرها على النسيج العمراني لمدينة انواكشوط، بحث لنيل درجة الماجستير، الجزائر.

10- محمد يحي ولد محمد عبد القادر، التصحر في موريتانيا(منطقة نواكشوط) نموذجا، جامعة نواكشوط – 2009.

11- مولاي الحسن بن خونه، مشكل النفايات الصلبة وآثاره على مدينة انواكشوط، الإجازة في الجغرافيا، السنة الجامعية 2005-2006، جامعة انواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Issaka Diagana:« régularisation intégration des quartiers précaire et "irréguliers" de Nouakchott », contribution au séminaire du réseau ESF/NAERUS, Belgique, mai 2001.

2-Tidjane Kiote:« les opérateurs privées du service de l'eau dans les quartiers irréguliers des grands métropoles et dans les petits centre en Afrique, Burkina Faso, Cap-Vert, Haiti, Mali, Mauritanie, Senegal, Programme alimentaire en eau potable dans les quartiers préurbains et les petits centre, action de recherche, no.9, Déc, 1997, p.13.

3-Agence de Développement Urbain: Schéma Directeur d'Aménagement Urbain (SDAU) de Nouakchott, Horizons 2010-2020 », Nouakchott, 2002.

4-Belledent Françoise : «pêche et villes en Mauritanie»,in espace et société en Mauritanie, cahier d'urbama, no,.33 1998

5-Correl Marie Françoise«: Nouakchott site a risque, multiple », in espace et société en Mauritanie cahier d'urbama, n° 33, 1998.